



المندوبون في الحلقة النقاشية، د.حسن جوهر والنائب مبارك الحريص ومدير الحلقة الزميل أحمد العيسى ود.محمود الهاشمي



وزير التربية ووزير التعليم العالي د.عيسى والنائب مبارك الحريص ورئيس تحرير «الانباء» الزميل يوسف خالد المرزوق والإعلامية فاطمة حسين واللواء عبدالفتاح العلي في مقدمة الحضور

## الحمود: مشروع «الإعلام الإلكتروني» يتعامل مع ممارسيه بالصفة الإعلامية لا القانونية



النائب الأسبق د.حسن جوهر



الشيخ سلمان الحمود ود.عيسى ود.حسن جوهر ود.محمود الهاشمي وفاطمة العازمي



النائب مبارك الحريص



وزير الإعلام الشيخ سلمان الحمود متحدثاً خلال الحلقة النقاشية



الشيخ سلمان الحمود يستمع إلى ملاحظات الزميل علي الفضالة ود.عيسى المشيمي



مدير التحرير الزميل محمد الحسيني ومشاركة من وزارتي الدفاع والداخلية والحرس الوطني



مدير العلاقات العامة في «التطبيقي» فاطمة العازمي

### عبدالله الركان - عبدالله صافود

أكد وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود أن مشروع قانون الإعلام الإلكتروني يضع مظلة أوسع في تفهم الدور الإعلامي، مبيّناً أن القوانين والتشريعات القائمة حالياً لا ترخص لإعلام إلكتروني مهني، جاء ذلك خلال كلمة الشيخ سلمان الحمود في الحلقة النقاشية التثقيفية التي نظمتها الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بالتعاون مع جمعية الصحفيين الكويتية بعنوان «مشروع قانون بشأن تنظيم الإعلام الإلكتروني» أمس الأول بحضور وزير التربية ووزير التعليم العالي د.عيسى العيسى ووكيل وزارة الإعلام طارق المزرم وعدد من المختصين في الإعلام والقانون والصحافة الإلكترونية. وقال الشيخ سلمان: إن التعامل مع ممارسي الإعلام الإلكتروني بالصفة الإعلامية أفضل بكثير من التعامل معهم بالصفة القانونية وينجحهم هامشا أكبر من الحرية، لاسيما أن القوانين والتشريعات القائمة حالياً لا ترخص لإعلام إلكتروني مهني «فكان لا بد من أن نحفظ الحقوق لمن يريد أن يؤسس مؤسسة إعلامية مهنية ذات أهداف واضحة وتنتظر مستقبل به تطور وتقدم».

### يجب عدم الخلط بين الإعلام المهني الإلكتروني والشخصي

جوهري: يجب أن يكون للشباب كلمة وموقف فهم من يصنعون القرار والقانون جاء لمواكبة التطور مع جيلهم

لا مجال في الكويت لتكريم الأقوال ونقيد الحريات فهي دولة مؤسسات

محمود، وبالتالي علينا المراقبة قدر الإمكان حتى يتفق الجميع على رأي واحد وليس محاربة حرية الفرد، أما البعد الآخر وهم مستخدمو الإعلام الإلكتروني فيجب أن يكون للشباب كلمة وموقف، فهم من يصنعون القرار، وخاصة أن هذا القانون جاء لمواجهة التطور مع جيلهم وسيكون مع جيل المستقبل القادم.

وقال د.جوهري: سأطرق إلى بنود القانون من بعد سياسي واسع دون التشكيك في النوايا، فقد لوحظ خلال السنوات الأخيرة توجه الحكومة للتضييق على الحريات والشباب، وهذا أمر يجب ألا يزعل منه أحد، والمؤشرات تؤكد ذلك فعندما نشاهد الحكومة تكون أولوياتها الاتفاقيات الأمنية، وقانون المرئي والمسموع الموحد الذي تم رفضه بإجماع من الكويتيين، وإعادة الحسب الاحتياطي للملاحقين في قضايا الرأي الذي تم تعديله في مجلس 2012، وجاءت الحكومة بإعادته كماً هو عليه الملاحقة قضايا الرأي، وقانون الجرائم الإلكترونية الذي صدر قبل شهر، ومؤخراً القانون الجديد الخاص في التجمهر والمظاهرات، الذي يقضي بالحبس 5 سنوات، وبالتالي فمن حقنا مواطنين أن نتنوع ونقف ضد قانون الإعلام الإلكتروني. وأضاف أن القانون يخالف مواد الدستور ووجوده للتضييق المباشر على شريحة الشباب وخاصة أنهم أصبحوا مبدعين في عالم الدبجاتل وشبكة المعلوماتية وغيرها، وبالتالي

وتابع قائلاً: رسالتنا التي لجميع المهتمين بالشأن الصحفي والإعلامي في المجال الإلكتروني ضرورة التواصل مع الزملاء ومعهم في مجلس الأمة لوضع ملاحظاتهم والتنبه حول النقاط والملاحظات التي يربطون تطبيقها ونحن سنقوم بصياغته بطريقة قانونية بما لا يعارض مع القانون والدستور وحرية الرأي. وبين أن هذا القانون لم يأت بمخالفات جديدة فإنه حسب المادة الخامسة هناك العديد من المسائل حذر نشرها أو بثها أو إرسالها ونقلها أي بمعنى الحريص: أن مناقشة مشروع قانون الإعلام الإلكتروني لجميع الإعلاميين والشباب الذين اتجهوا إلى الفضاء الإلكتروني في مواقع التواصل الاجتماعي، وتؤثر والمواقع الإخبارية، والجميع يعلم أن التطور التكنولوجي وانتشاره بشكل كبير أصبح أمراً لا بد من تنظيمه بطرق قانونية تضمن حق الأفراد في حال جعلنا الوضع كما هو عليه فسندرج الفوضى نتنشر. وأضاف الحريص أن توجه الحكومة في تنظيم قانون الإعلام الإلكتروني خطوة موفقة في ظل انتشار المواقع الإخبارية الإلكترونية، لذلك نحن ليس ضد قمع الحريات وإنما معها مع تنظيم القانون، موضحاً أن القانون أقر من الحكومة وسيتم مناقشته في مجلس الأمة لذلك القانون مازال مشروعاً بقانون وبإمكان تغير كثير من مواد عن طريق المجلس.

أخذ كل الملاحظات التي أهداها المشاركون بالنقاش في اللجنة التعليمية بعين الاعتبار من قبل الوزارة. وأضاف أنه تم وضع تعديلات رئيسية على مشروع القانون حيث أرسل إلى مجلس الوزراء ونوقش باستفاضة في اللجنة الفنية بكل نقطة ومن ثم صدر مرسوم بإحالتهم إلى مجلس الأمة. وأكد الشيخ سلمان أنه لا مجال في الكويت لتكريم الأقوال ونقيد الحريات، مشيراً إلى أن ما تمر به المنطقة العربية يستدعي المحافظة على مقدرات البلاد ووحدته وتماسكه ما حدا بالحكومة إلى إصدار تشريعات تنظيمية باعتبار الكويت دولة مؤسسات. وأوضح أن وزارة الإعلام تتابع كل ما يتم نشره من ملاحظات وآراء وأفكار واقتراحات إذ يتم أخذ المفيد منها ليناقش في اللجنة التعليمية بمجلس الأمة بهدف تحقيق المصلحة العامة، مطمئناً المغربين والمفردات بأن هذا القانون لا يشملهم. وبين أن وسائل الإعلام جميعها ومن ضمنها الإلكترونية تتفق صفاً واحداً من أجل خدمة المجتمع والحفاظ على شبابه من الأفكار الراهبية والهدامة من خلال تثقيفهم واعطائهم القدرة الجيدة ما يستوجب وضع منصة وقاعدة لانطلاق اعلام الكتروني مهني مسؤول. وذكر أن هذا المشروع هو جهد كبير أخذ وقتاً طويلاً ويخضع للخطوات التشريعية المستوجبة

### الطويل: «الإلكتروني» يثير جدلاً واسعاً

قالت مقرر لجنة التدريب في جمعية الصحفيين الكويتية الزميلة هبة الطويل أن قانون الإعلام الإلكتروني الذي رفعت الحكومة إلى البرلمان يثير جدلاً واسعاً في الكويت وتلقى تفاصيل مشروع «تنظيم الإعلام الإلكتروني»، بظلالها على النقاشات بين من لا يجد منعاً من إقراره ومن يحذر من تداعياته على حرية التعبير التي يكفلها الدستور. وأضافت أنه من الضروري أن يكون هناك عمل تنظيمي للإعلام الإلكتروني وأن تراعى فيه المواد الدستورية التي كفلها الدستور الكويتي. وأعبرت عن أسفها إزاء الكثير من المواقع الإلكترونية التي تعدت نطاق صلاحياتها، وانتقلت قضاياها كاهل المحاكم بسبب كثرتها من دون أن تغفل القصور القانوني والفراغ والغياب التشريعي الذي أدى إلى ارتفاع عدد القضايا الإلكترونية في المحاكم الكويتية وأضحت بحاجة إلى تشريع ناظم لها. وقالت أنه إيماناً من جمعية الصحفيين الكويتية بضرورة أن يتقوا بواجبها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وأرست مبادئ راسخة في الحرية.. مسؤولية، حرصنا على التعاون مع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب باعتبارها منبراً أكاديمياً في المجتمع بأخذ آراء الخبراء والمختصين والممارسين للإعلام

الالكتروني، لاسيما أن الصحافة الالكترونية هي امتداد للصحافة التقليدية، وأنا كجمعية صحافيين كويتية نريد الارتقاء بالعمل الاعلامي التكنولوجي تحت مظلة تاصيل القيم الاجتماعية والاقتصادية وضبط السلوك بالإضافة إلى تعزيز جودة المحتوى الاعلامي الذي يستهدف الخروز بأفكار وتوصيات متكاملة حول الإعلام المستقبلي بخدم «الحرية» والمسؤولية، ترفع بعدها توصيات إلى كل من مجلس الأمة ومجلس الوزراء، ولفقت إلى ان الجمعية قد عقدت في يناير الماضي حلقتين ناقشت فيهما قانون الإعلام الإلكتروني المرقب - آنذاك - تحدياته الإعلامية في ظل الثورة التكنولوجية الهائلة، وتحققاً لأهداف الجمعية ورسالتها في خدمة المجتمع والتنمية فقد شاركت الجمعية في الحلقة النقاشية التي نظمتها لجنة الشؤون التعليمية والثقافة والإرشاد البرلمانية في مجلس الأمة في أبريل الماضي، ولن تتوانى الجمعية ممثلة بمجلس ادارتها في المشاركات التي تخدم المصلحة العامة، ونشرك فيه كل شرائح المجتمع والمختصين والمهنيين، لأنه باختصار مستقبلنا ومستقبل الجيل القادم ومن مسؤوليتنا اليوم إيجاد تشريع يحفظ لهم حرياتهم في الممارسة المهنية دون قيود.



وزير الإعلام الشيخ سلمان الحمود ومدير جمعية الصحفيين الزميل عدنان الراشد ووكيل وزارة الإعلام المساعد لشؤون التخطيط محمد العواش ومدير عام «التطبيقي» بالإبادة د.فاطمة الكندري ومدير العلاقات العامة في التطبيقي فاطمة العازمي ود.عائد المناع ود.عيسى المشيمي وعدد من المشاركين في الحلقة النقاشية



وزير الإعلام الشيخ سلمان الحمود ووكيل وزارة الإعلام طارق المزرم والوكيل المساعد محمد العواش ومدير «التطبيقي» بالإبابة د.فاطمة الكندري ودي.عيسى المشيحي (فاتي الشمري)



المتحدثون في الحلقة النقاشية الثانية الحامية أريج حمادة ووكيل وزارة الإعلام المساعد محمد العواش والزميل أحمد العيسى ومستشار جمعية الصحافيين د.عابد المناع

## وزارة الإعلام لديها قناعة بأنه مقابل الحريات هناك مسؤوليات في الحفاظ على مقدرات الدولة وتماسكها ووحدتها والملكية الفكرية وغيرها من الحقوق القوانين والتشريعات الحالية لا ترخص لإعلام إلكتروني مهني



وكيل وزارة الإعلام المساعد لشؤون التخطيط محمد العواش



مدير جمعية الصحافيين الزميل عدنان الراشد متحدثاً في ختام الحلقة



الحامية أريج حمادة



فاطمة العازمي مرحبة بالوزير العيسى لدى حضوره

**الراشد لوزير الإعلام: أيدعت يا بوبصاح**

في كلمة له عقب انتهاء الحلقات النقاشية حول مشروع قانون تنظيم الإعلام الإلكتروني قال مدير جمعية الصحافيين الزميل عدنان الراشد: ان وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود الصباح قد ابدع كما في أي مناسبة يحضرها الوزير والنقاش حول اي موضوع يخص الإعلام بشكل عام. وأعرب عن شكره لوزير التربية ووزير التعليم العالي د.بدر العيسى والنائب مبارك الحريص ومدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د.أحمد الأثري ونائبة مدير عام الهيئة د.فاطمة الكندري، ود.حسن جوهر ود.عابد المناع ود.محمود الهاشمي والحامية أريج حمادة، وإلى جميع المشاركين والمعقبين، لإتاحة الفرصة وفتح أبواب التعاون مع جمعية الصحافيين الكويتية منذ بداية فكرة عقد الحلقة النقاشية وبهذا الحضور والجمع الغفير، مؤكداً حرص الجمعية على كل ما يفيد المجتمع من أمور تهتم وتختص بالإعلام الكويتي وليس مشروع قانون تنظيم الإعلام الإلكتروني فحسب.



عريف الحلقة الزميل عادل العبدان



وزير الإعلام الشيخ سلمان الحمود في لقطة تذكارية مع د. فاطمة الكندري ومدير وأعضاء العلاقات العامة والإعلام في «التطبيقي»



الزميلة فية الطويل تلقي كلمة «الصحافيين»

**الحريص: القانون مازال مشروعاً بقانون وبالإمكان تغيير الكثير من موادها عن طريق المجلس**

**العواش: دور وزارة الإعلام تنظيم الفضاء الإلكتروني وليس الحجب أو المنع**

**الهاشمي: من الضروري وجود قانون ينظم ويكفل لجميع حقوقهم**

وتعجب من هؤلاء ان الدول المتقدمة لديها في مقابل الحريات المطلقة قوانين رادعة منظمة لتلك الحريات. وأضاف: نحن نتمنى ان نصل للوقت الذي لا نحتاج فيه لتنظيم وزارة الإعلام قانوناً لتنظيم الإعلام الإلكتروني او غيره.

وتابع المناع: ان اصحاب المواقع لهم الحق في الحفاظ على القانون لحماية مصالحهم، وعلى وزارة الإعلام استيعابهم وشرح القانون لهم ومعرفة مطالبهم ومشاكلهم، موجهاً سؤالاً الى وزير الإعلام عن التسهيلات التي ستقدمها الدولة للإعلام الإلكتروني، ولماذا حدد القانون الرخصة للموقع الإلكتروني بـ 5 أعوام قابلة للتجديد ولما لا يكون الترخيص مفتوحاً كالجرائد.

واستفسر المناع عن المادة السابعة من القانون التي تسمح للجرائد الورقية بامتلاك موقع إلكتروني، وعن شرط حصول مالك الموقع الإلكتروني على شهادة علمية على الأقل دبلوم، علماً بان شرط الترخيص لعضوية مجلس الأمة وتولي الوزارة هو إجابة القراءة والكتابة فقط.

وتعجب المناع عن المادة العاشرة التي تنص على ان المتقدم للحصول على رخصة موقع إعلام إلكتروني عليه الانتظار 30 يوماً، وفي حال عدم الموافقة عليه الانتظار 60 يوماً، وبعدها في حال الرضا عليه اللجوء للقضاء.

**تطبيق القانون**

من جانبها، قالت الحامية لدى الحكمة الدستورية والتميز الإعلامي لوزير الإعلام أريج حمادة ان مناقشة قانون الإعلام الإلكتروني من الناحية السياسية له نفس اهمية مناقشته من الناحية التقنية، وادفعت حمادة عن القانون، مؤكدة على ان تطبيق القانون لا يتعارض للمدنيين. وأكدت ان التنظيم الإلكتروني بحاجة الى قانون يحفظ حقوق الأفراد في ظل انتشار قضايا السب أو التشهير والتهامات الباطلة فيات من الضروري وجود قانون واضح.

**الدولة ترسخ مبدأ المشاركة والحوار المجتمعي**

وزير التعليم العالي د.بدر العيسى وإلى رئيس اللجنة التشريعية البرلمانية النائب مبارك الحريص، وإلى جميع المتحدثين والمشاركين في الحلقة النقاشية، مؤكدة ان حضور كبار رجال الدولة مثل هذه اللقاءات يدل على اهتمام الدولة البالغ بترسيخ مبدأ الحوار والمشاركة المجتمعية بما يتفق مع الصالح العام، ويحقق توجيهات صاحب السمو الامير الشيخ صباح الأحمد - حفظه الله ورعاها. وتوجهت الكندري كذلك بالشكر إلى الحضور من وزارة الدفاع والدخالية الكويتية، والحرس الوطني والإطفاء، مثنية دورهم في حفظ الامن والاستقرار والدفاع عن مقدرات

أكدت مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بالإبابة د.فاطمة الكندري ان الهيئة ماضية قداماً في تقديم رسالتها الوطنية التي بدأتها منذ إنشائها وحتى الآن في خدمة المجتمع الكويتي وتأهيل الشباب من أبناء الوطن وتسليحهم بالعلم والمهارات المختلفة التي تؤهلهم لخوض غمار المستقبل، مشيرة إلى عزم الهيئة الاستمرار والمضي لمد جسور التعاون بينها وبين جمعيات المجتمع المدني لتحقيق الغايات والطموحات المشتركة في خدمة الوطن ودفع عجلة التنمية والتطوير في البلاد.

جاء ذلك في أعقاب الحلقة التي نظمتها الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

الملاحظات التي نكرت في وسائل الإعلام من قبل الإعلاميين، رفضاً مما يدعيه البعض بان القانون خطير وأنها هو تنظيم فهو ما زال في طور التفتيح والتعديل.

وقال ان مشروع القانون جاء بهدف تنظيم الإعلام الإلكتروني وليس لتكبيسه أو لحدج الحريات، مشيراً إلى ان قانون المطبوعات والنشر وقانون المرئي والمسومع نظماً للإعلام التقليدي، فيما هناك فراغ تشريعي للإعلام الإلكتروني خاصة أن الانترنت بات وسيلة اتصال جماهيرية، فأصبحت الصحف الإلكترونية والخدمات الإخبارية دون قانون أو تشريع ينظم عملها. وأشار إلى ان القانون لا يحارب الشباب أو يقف ضد مشاريعهم الإعلامية بل يدعمهم بطرق قانونية تكفل حرية الرأي مع وجود قانون تنظيمي واضح.

**الجلسة الثانية**

أما الجلسة الثانية فتحدث فيها كل من وكيل وزارة الإعلام المساعد لشؤون التخطيط محمد العواش، ود.عابد المناع، والحامية أريج حمادة، حيث أكد العواش ان وزير الإعلام شرح كل ما يتعلق بموضوع قانون الإعلام الإلكتروني بشكل واف، مضيفاً ان وزارة الإعلام فكرت في تنظيم العمل الاعلامي بعد فتح الفضاء الإلكتروني أبوابه علينا من خلال القنوات الفضائية والعالم الافتراضي.

وقال العواش ان دور وزارة الإعلام يتمثل في تنظيم الفضاء الإلكتروني وليس الحجب او المنع والوزارة، وحرصت الوزارة على الا تقترب من قريب او بعيد للحساسيات الشخصية للأفراد بوسائل التواصل الاجتماعي، إيماناً منها بتعزيز الحريات، وتابع: وكسي تسد الفراغ التشريعي في التعامل مع الفضاء الإلكتروني كان لزاماً عليها ان تقوم بخطوة تشريعية لسد ذلك الفراغ، كما حدث في قانون المرئي والمسومع وقانون المطبوعات

وضعه النهائي الحالي. من جهته، قال الأستاذ بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ومستشار جمعية الصحافيين د.عابد المناع: انا لا اشك في حرص وزارة الإعلام ووزيرها ولا في مجلس الأمة على وجود قانون مواعيد للعصر ويحمي لحمناً الوطنية، ولكن نحن في دول العالم الثالث لدينا مشكلة تتمثل في مقارنة الكثير منا بدول العالم المتقدمة في وجود حريات مطلقة لديهم،

وزیر التعليم العالي د.بدر العيسى وإلى رئيس اللجنة التشريعية البرلمانية النائب مبارك الحريص، وإلى جميع المتحدثين والمشاركين في الحلقة النقاشية، مؤكدة ان حضور كبار رجال الدولة مثل هذه اللقاءات يدل على اهتمام الدولة البالغ بترسيخ مبدأ الحوار والمشاركة المجتمعية بما يتفق مع الصالح العام، ويحقق توجيهات صاحب السمو الامير الشيخ صباح الأحمد - حفظه الله ورعاها. وتوجهت الكندري كذلك بالشكر إلى الحضور من وزارة الدفاع والدخالية الكويتية، والحرس الوطني والإطفاء، مثنية دورهم في حفظ الامن والاستقرار والدفاع عن مقدرات

أما الجلسة الثانية فتحدث فيها كل من وكيل وزارة الإعلام المساعد لشؤون التخطيط محمد العواش، ود.عابد المناع، والحامية أريج حمادة، حيث أكد العواش ان وزير الإعلام شرح كل ما يتعلق بموضوع قانون الإعلام الإلكتروني بشكل واف، مضيفاً ان وزارة الإعلام فكرت في تنظيم العمل الاعلامي بعد فتح الفضاء الإلكتروني أبوابه علينا من خلال القنوات الفضائية والعالم الافتراضي.

وقال العواش ان دور وزارة الإعلام يتمثل في تنظيم الفضاء الإلكتروني وليس الحجب او المنع والوزارة، وحرصت الوزارة على الا تقترب من قريب او بعيد للحساسيات الشخصية للأفراد بوسائل التواصل الاجتماعي، إيماناً منها بتعزيز الحريات، وتابع: وكسي تسد الفراغ التشريعي في التعامل مع الفضاء الإلكتروني كان لزاماً عليها ان تقوم بخطوة تشريعية لسد ذلك الفراغ، كما حدث في قانون المرئي والمسومع وقانون المطبوعات

وقال مدير العلاقات العامة في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب فاطمة العازمي ان العالم يشهد اليوم ثورة تكنولوجية وصلت الى ذروة نشاطها خاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تشتمل على الانترنت وتكنولوجيا أقمار المواصلات والهواتف النقالة والحواسيب السريعة، بالإضافة الى تطور استخدام الإعلام، وإلى غير ذلك من تقنيات الاتصال الحديثة. وقد جعلت هذه التقنيات المتطورة العالم وعلى الرغم من اتساع رقعة الجغرافية يعيش وكأنه قرية صغيرة بما توجي به كلمة القرية من علاقات قرابة وجوار ومحودية في المكان والزمان، وقد ساهم التطور المذهل للشبكة وانتشار التقنيات الحديثة وتزايد تطبيقاتها في مجال الإعلام والاتصال في ظهور نوع جديد من الإعلام وهو الإعلام الإلكتروني القروء والمرئي والمسومع.

وأضافت ان الإعلام الإلكتروني أضفى محور الحياة المعاصرة حتى اطلق عليه اعلام المستقبل، لما له من اهمية كبرى في احواء قضايا الفكر والثقافة وأخذ حيزاً مهماً على الساحة الإعلامية في الكويت وقيل صدر التشريعات والأنظمة التي ترعى عمله وتعززه، لذلك فإن الامر يستدعي منا مناقشته في

**العازمي: الإعلام الإلكتروني محور الحياة المعاصرة**

قالت مديرة العلاقات العامة في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب فاطمة العازمي ان العالم يشهد اليوم ثورة تكنولوجية وصلت الى ذروة نشاطها خاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تشتمل على الانترنت وتكنولوجيا أقمار المواصلات والهواتف النقالة والحواسيب السريعة، بالإضافة الى تطور استخدام الإعلام، وإلى غير ذلك من تقنيات الاتصال الحديثة. وقد جعلت هذه التقنيات المتطورة العالم وعلى الرغم من اتساع رقعة الجغرافية يعيش وكأنه قرية صغيرة بما توجي به كلمة القرية من علاقات قرابة وجوار ومحودية في المكان والزمان، وقد ساهم التطور المذهل للشبكة وانتشار التقنيات الحديثة وتزايد تطبيقاتها في مجال الإعلام والاتصال في ظهور نوع جديد من الإعلام وهو الإعلام الإلكتروني القروء والمرئي والمسومع.

وأضافت ان الإعلام الإلكتروني أضفى محور الحياة المعاصرة حتى اطلق عليه اعلام المستقبل، لما له من اهمية كبرى في احواء قضايا الفكر والثقافة وأخذ حيزاً مهماً على الساحة الإعلامية في الكويت وقيل صدر التشريعات والأنظمة التي ترعى عمله وتعززه، لذلك فإن الامر يستدعي منا مناقشته في

وقال مدير العلاقات العامة في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب فاطمة العازمي ان العالم يشهد اليوم ثورة تكنولوجية وصلت الى ذروة نشاطها خاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تشتمل على الانترنت وتكنولوجيا أقمار المواصلات والهواتف النقالة والحواسيب السريعة، بالإضافة الى تطور استخدام الإعلام، وإلى غير ذلك من تقنيات الاتصال الحديثة. وقد جعلت هذه التقنيات المتطورة العالم وعلى الرغم من اتساع رقعة الجغرافية يعيش وكأنه قرية صغيرة بما توجي به كلمة القرية من علاقات قرابة وجوار ومحودية في المكان والزمان، وقد ساهم التطور المذهل للشبكة وانتشار التقنيات الحديثة وتزايد تطبيقاتها في مجال الإعلام والاتصال في ظهور نوع جديد من الإعلام وهو الإعلام الإلكتروني القروء والمرئي والمسومع.

وأضافت ان الإعلام الإلكتروني أضفى محور الحياة المعاصرة حتى اطلق عليه اعلام المستقبل، لما له من اهمية كبرى في احواء قضايا الفكر والثقافة وأخذ حيزاً مهماً على الساحة الإعلامية في الكويت وقيل صدر التشريعات والأنظمة التي ترعى عمله وتعززه، لذلك فإن الامر يستدعي منا مناقشته في

وقال مدير العلاقات العامة في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب فاطمة العازمي ان العالم يشهد اليوم ثورة تكنولوجية وصلت الى ذروة نشاطها خاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تشتمل على الانترنت وتكنولوجيا أقمار المواصلات والهواتف النقالة والحواسيب السريعة، بالإضافة الى تطور استخدام الإعلام، وإلى غير ذلك من تقنيات الاتصال الحديثة. وقد جعلت هذه التقنيات المتطورة العالم وعلى الرغم من اتساع رقعة الجغرافية يعيش وكأنه قرية صغيرة بما توجي به كلمة القرية من علاقات قرابة وجوار ومحودية في المكان والزمان، وقد ساهم التطور المذهل للشبكة وانتشار التقنيات الحديثة وتزايد تطبيقاتها في مجال الإعلام والاتصال في ظهور نوع جديد من الإعلام وهو الإعلام الإلكتروني القروء والمرئي والمسومع.

وأضافت ان الإعلام الإلكتروني أضفى محور الحياة المعاصرة حتى اطلق عليه اعلام المستقبل، لما له من اهمية كبرى في احواء قضايا الفكر والثقافة وأخذ حيزاً مهماً على الساحة الإعلامية في الكويت وقيل صدر التشريعات والأنظمة التي ترعى عمله وتعززه، لذلك فإن الامر يستدعي منا مناقشته في

وقال مدير العلاقات العامة في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب فاطمة العازمي ان العالم يشهد اليوم ثورة تكنولوجية وصلت الى ذروة نشاطها خاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تشتمل على الانترنت وتكنولوجيا أقمار المواصلات والهواتف النقالة والحواسيب السريعة، بالإضافة الى تطور استخدام الإعلام، وإلى غير ذلك من تقنيات الاتصال الحديثة. وقد جعلت هذه التقنيات المتطورة العالم وعلى الرغم من اتساع رقعة الجغرافية يعيش وكأنه قرية صغيرة بما توجي به كلمة القرية من علاقات قرابة وجوار ومحودية في المكان والزمان، وقد ساهم التطور المذهل للشبكة وانتشار التقنيات الحديثة وتزايد تطبيقاتها في مجال الإعلام والاتصال في ظهور نوع جديد من الإعلام وهو الإعلام الإلكتروني القروء والمرئي والمسومع.

وأضافت ان الإعلام الإلكتروني أضفى محور الحياة المعاصرة حتى اطلق عليه اعلام المستقبل، لما له من اهمية كبرى في احواء قضايا الفكر والثقافة وأخذ حيزاً مهماً على الساحة الإعلامية في الكويت وقيل صدر التشريعات والأنظمة التي ترعى عمله وتعززه، لذلك فإن الامر يستدعي منا مناقشته في